# تأثير برامج التكوين المهني على اندماج الشباب مهنيا

أ / أعمر فضيلة جامعة الجزائر2 بوزريعة

**الملخص**

لقد حاولنا من خلال اختيارنا لهذا الموضوع تسليط الضوء على جزء هام مما يعانيه قطاع التكوين و التعليم المهنيين ألا و هو برامج التكوين المهني و كل ما يترتب عليه من انعكاسات على المتكون و خاصة فيما يتعلق باندماجه في الحياة المهنية .

لقد كانت الجزائر و لا تزال إحدى الدول الرائدة في انتهاج سياسات نمو في كافة المجالات و لبلوغ هذا الهدف كان لابد من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، ذلك أن الطاقة البشرية هي وسيلة التنمية و هدفها ، وبذلك يعد موضوع الاندماج من أهم القضايا التي يجب معالجتها و لا سيما إذا تعلق الأمر بتكوين الأفراد مهنيا.

و تجتمع الآراء على أن العامل الأكبر لامتلاك عناصر القوة في عنصر المعلومات هو " التعليم و التكوين" حيث أصبح عملية استثمار طويلة الأجل و مضمونة العائد و طابعا مميزا للحياة في كل مجتمع متقدم أو للمجتمعات التي تسعى إلى تحقيق معدلات تنمية عالية .

و نظرا للتحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد من تطور و إدخال للتقانة الحديثة نتيجة الاستثمارات ، أصبح من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الجودة و النوعية ، أما عن إتاحة فرص العمل فلا تمنح إلا للمؤهلين من ذوي الكفاءة المتميزة القادرة على المنافسة العالمية .

و علية يكتسي قطاع التكوين و التعليم المهنيين بالجزائر درجة بالغة الأهمية ، وهذا نظرا للدور الذي يلعبه في امتصاص أكبر شريحة من المجتمع فئة الشباب الذي لا يملك مؤهلا علميا يسمح له باقتحام عالم الشغل و تأهيل هذه الأخيرة من خلال منحها فرصة التكوين .

و بناء على الأهمية التي يكتسيها قطاع التكوين و التعليم المهنيين في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، إلا أننا نلاحظ أن عزوف الشباب عن الالتحاق بمراكز التكوين نابع من الاحتياجات الفعلية التي تمليها

أهداف محددة و تحدد معالمها دراسة واضحة لسوق العمل مما يؤدي إلى عدم توافق بين مدخلات و مخرجات التكوين ، إضافة إلى عدم مرونة البرامج و غياب التجديد في البنى التحتية لهذا القطاع ، تجهيزات ، برامج متطورة و مستجدة ، احتكاك ميداني و إشراك القطاعات في العملية التكوينية ... .

وقد كان اختيارنا للموضوع تحقيقا لأهداف أهمها :

- إبراز مدى تأثير برامج التكوين المهني على الاندماج الشباب مهنيا أي مدى مسايرة البرامج للواقع الاقتصادي و من ثم الاندماج في الحياة المهنية .
- محاولة إيجاد الحلقة المفقودة التي تربط القائمين على التخطيط و المتربص الذي من المفروض أن يخطط له و من أجله و حسب رغباته و ما يتماشى مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع.

و عليه تكتسي دراستنا أهمية بالغة و هذا نظرا لما ستعالجه من قضايا حساسة تمس أحد جوانب قطاع التكوين و التعليم المهنيين ، وخاصة فيما يتعلق بمدى فاعلية البرامج و المناهج الحالية و انعكاسها على عملية الاندماج و التوافق المهني.

حيث تشكل النظم التعليمية و مناهجها الركيزة الأساسية التي يستند عليها الإنسان ، فتطوير مناهج و برامج التكوين المهني لغرض تأمين احتياجات التعليم أساسية للشباب و الكبار ، وتتمثل في المعارف و المهارات التي ينبغي أن يكتسبها المتكون حتى يتمكن من مواصلة تعليمه و الاندماج بصورة فعالة في مجتمعه ، كما أوضح ذلك ابن خلدون في مقدمته بقوله :

" أن الصنائع لا بد منها من علم " و قد جاءت إشكالية دراستنا لتطرح بأسلوب سهل و مبسط أهم التساؤلات التي تشغلنا و تمس صلب موضوعنا .

فمعالجة إشكالية مواءمة مخرجات نظم التكوين المهني مع احتياجات سوق الشغل تتجلى في تقريب الفجوة بين كفاءة خريجي نظام التكوين المهني مع متطلبات سوق العمل .

و تحتل المرحلة الميدانية أهمية خاصة ذلك أن قيمة البحث الاجتماعي لا تتمثل فقط في جمع التراث النظري و الاطلاع على البحوث و الدراسات ، وإنما في اعتمادها على العمل الميداني الذي يمكن الباحث من جمع المعلومات من المجتمع و تحليلها و تفسيرها و وضع التوصيات التي يرى أنها ضرورية لعلاج المشكلة التي بصدد دراستها.

و عليه يسمح الجانب التطبيقي من كشف الحقائق و توضيح الأسباب الكامنة وراء تساؤلاتنا ، وإيجاد الإجابة من الواقع و نزع اللبس عن ما يشوب تفكيرنا ، إذ اتضح لنا أنه لا يمكن الفصل بين ثالوث التكوين المهني و خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و سوق العمل ، فلا بد من تحقيق المواءمة بينهم، فإعداد الموارد البشرية أمر مهم ذلك أن طبيعة المهن تتغير بصورة تفرض على التكوين المهني التجاوب مع متطلبات سوق العمل و احتياجاته المتجددة إلى المهارات المختلفة .

فضعف ارتباط سياسة التكوين مع متطلبات السوق أي أنها ( غير فاعلة ) ، ويقصد بالفاعلية مدى جودة أجهزة التعليم و التكوين و قدرتها على التحكم في آليات البرمجة و التخطيط و طرق إعداد و مراجعة المناهج و التطوير الدائم لها و تقوية الارتباط بمؤسسات العمل و الإنتاج و التطوير المستمر و الشامل للمدرسين و تحديث الأجهزة و الاستغلال الأمثل لمؤسسات التكوين القائمة و تنسيق أدوارها.

**الكلمات المفتاحية**

إن تحديد المفاهيم مرحلة منهجية أساسية مرتبطة بإشكالية البحث و فروضه و هذه العملية ليست بالأمر اليسير و الهين حيث يصعب تحديد بعض المفاهيم تحديدا واضحا و دقيقا .

و لذا يبقى تحديد المفاهيم ضروريا لكل بحث علمي بغرض إزالة الالتباس و الغموض لأن الكثير من المفاهيم تحمل معاني مختلفة تختلف من باحث إلى آخر و تعد حالات الاتفاق بين المفكرين حول تعريف موحد نادر جدا ، وهذا لانعدام تعاريف دقيقة و قاطعة ، لذا اعتمدنا على تعاريف مختلفة لمجموعة من المفكرين و الباحثين ثم بعدها قمنا بانتقاء التعريف الذي يتلاءم مع طبيعة البحث لتكون نتائج بحثنا مرتبطة بهذا التعريف الإجرائي ، وأهم مفاهيم الدراسة هي :

**بـــــرامج:Programmes**

**لغويـــا**:المنهاج ، خطة يختطها المرء لعمل يريده[1]

" منهج موضوع أو خطة متبعة لغرض ما "[2]

تعرف البرامج على أنها " سير العمل الواجب القيام به لتحقيق أهداف مقصودة ، كما يوفر الأسس الملموسة لانجاز الأعمال و تحدد نواحي النشاط الواجب القيام به خلال مدة معينة ، وهو أيضا مشروع يهدف إلى تنمية مهارات أو يتضمن سلسلة من المقررات ترتبط بهدف عام أو مخرج نهائي"[3]

أما تعريفنا **لبرامج التكوين** : فهي ما يزود به المتربص من معلومات نظرية و أخرى تطبيقية تنمي مهاراته وترفع من مستوى أدائه فتجعـــل منه بعد التخرج قادرا على الاندماج مهنيـــا و بدون صعوبات .

## التكوين:Formation

يعـــد التكوين مطلبا أساسيا في المؤسسات لأنه هو الذي يحدد مؤهلات العامل و مدى فعاليته في العمل ، و نظرا لأهميته فقد حاول العديد من الباحثين ضبط و تحديد معناه وفق معايير معينة و يمكن تلخيص التعاريف التي أعطيت لمفهوم التكوين من طرف هؤلاء الباحثين كالتالي:

" فهو عبـــارة عن عملية تعلم وتعليم تمكن الفرد من عمل معين متقن له و تكيفا معه و للتدريب المهني عدة مدلولات تتقارب في المعنى العام ، فهو يعبر عنه أحيانا بالإعداد المهني أو التدريب المهني أو التعلم المهني ، ويتم التدريب المهني على حرفـــة واحدة يصل فيها مستوى التدريب إلى درجة مقبولة من المهارات أو الخبرة ، ويتبع الفرصة المتدرب للكشف عن ميوله و قدراته من جهة ، و على اختيار المهنة التي يريدها و يصل إليها من غيرها من جهة أخرى" (4)

"التكوين عبارة عن نوع من العمليات التي تقود الفرد إلى ممارسة نشاط مهني ، كما أنه عبارة عن نتاج هذه العمليات" (1)

" التكويـــن يتضمن فعل تعلم لأشكال السلوك الذي يكتسب عن طريـــق ممارسة دور ما "(2)

" التكوين يدل على إحداث تغيير في سلوك الراشدين في أعمال ذات طبيعة مهنية"(3)

" يسعى التكوين إلى بناء وتحليل المواقف البيداغوجية و إلى إظهار المكتسب المعرفي و امتلاك المهـــارات و الكفـــاءات البيداغوجية مع إمكانية استثمارها من جديد في التكوين وفي السلوك وفي تحليل المواقف البيداغوجية المختلفة بقدر الإمكان." (4)

فالتدريب بمفهومه الحديث لم يعد مجرد وسيلة لتلبية الاحتياجات من القوى العاملة فقط و إنما أصبح ضمن الحاجات الأساسية للفرد حيث بدونه لا يمتلك القدرة على التفاعل مع محيطه الحضاري ، ومن هنا أصبح التدريب يشكل إحدى ركائز البناء المعقدة للحضارة الحديثة و دعامة للمجتمع كما يتصل عضويا بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و لهذا لم يعد التدريب يمثل فترة منتهية من حياة الفرد المهنية بل أصبح التدريب مطلبا مستمرا طبقا لحاجات البشر في عالم اليوم و التي يقتضي أن يمر الفرد في أكثر من مرحلة تدريبية طول حياته المهنية تقدما على سلم المهارة و الإنتاجية و تلبية لمتطلبات التقدم العلمي و التكنولوجي.

**الاندمـــاج: Intégration**

يعرف بارسونز Parsons الاندماج على أنه " تقسيم القيم العمومية التي تتناقض فيما بينها و المنظم من طرف نظام ثقافي "[1]

كما أن "التحرك في الوسط الحضري من خلال استعمال مختلف التجهيزات و بمختلف أنواعها ، هو نتيجة تكيف بمختلف الممارسات في الحياة المدنية "[2]

كما أن مصطلح الاندماج Intégration " يعني ملائمة الفكر و السلوك الاجتماعي للوسط الاجتماعي و مشاركة الأقلية في الأنساق الاجتماعية لأغلبية" [3]

كما ترى مادلين قرافيتش أن مصطلح الاندماج غامض و معقد يعني :

" أن جزء أو جماعة تدخل في الكل ولكن بدرجات متفاوتة و بشكل مختلف حسب كل ميدان" [4]

أما فريدريك بريك تولون الذي يفصل بأكثر دقة و تحديد هذه العملية و يرى أنها : "سيرورة ضم فرد في جماعة ، مجتمع محلي ،أو مجتمع و الاندماج يفترض أن المندمج يقبل بقواعد جماعته الجديدة و في نفس الوقت تعترف به الجماعة كعضو فيها"

كما يعرف الاندماج على "أنه التكامل الذي يحدث بواسطة القبول الاجتماعي ، ويتمثل في درجة تفاعل الفرد مع زملائه" [1]

و قد جاء في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أن الاندماج هو "مزج بين وحدتين أو أكثر مع بعضها البعض أو انضمام جماعات أو زمرة ذات أهداف متجانسة إلى حد ما إلى بعضها ، لكن بينهما بعض الفروق فيما يتعلق بأساليب قادتها و قد يكون الاندماج مؤقت لمواجهة حالة طارئة"[2]

أما تعريفنا للاندماج فهو تلاؤم وتكيف الفـــرد بطرق معينة مع وضع جديد من خلال تفاعله النفسي والاجتماعي مع الجماعة، يلجئ إليه الفرد للتأقلم المهني والاجتماعي الذي من شأنه أن يجنبه الاغتراب في مجموعته وبالتالي إشباع رغباته وحاجاته.

**التكويـــن الإقامي: Formation résidentielle**

هو نمط من التكوين يتم على مستوى مؤسسة التكوين المهني و يهدف إلى إكساب المتربص تأهيلا باستعمال تجهيزات صناعية ديداكتيكية ، كما يتلقى المتربص في هذا النمط من التكوين تربصات في الوسط المهني لتدعيم تكوينه النظري[3]

**المقدمة وأهمية الموضوع**

تعتبر الجزائر إحدى الدول الرائدة في انتهاج سياسات نمو في كافة المجالات ، ولبلوغ هذا الهدف لابد من استخدام الأسس للقوى البشرية بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ذلك أن الطاقة البشرية هي وسيلة التنمية وهدفها، و لا يتأتى ذلك ما لم تكن هناك تنمية لقدراته ومهارته العقلية والبدنية ، وبذلك يعد موضوع الاندماج من أهم القضايا التي يجب معالجتها ولاسيما إذا تعلق الأمر بتكوين الأفراد مهنيا.

وتجتمع الآراء على أن العامل الأكبر لامتلاك عناصر القوة في عنصر المعلومات هو " التعليم والتكوين " ، حيث أصبح عملية استثمار طويلة الأجل ومضمونة العائد، ولهذا أصبح التعليم والتكوين المهني والمستمر طابعا مميزا للحياة في كل مجتمع متقدم أو للمجتمعات التي تسعى إلى تحقيق معدلات تنمية عالية .

ونظرا للتحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد من تطور وإدخال للتقانة الحديثة نتيجة الاستثمارات ، أصبح من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الجودة والنوعية ، أما عن إتاحة فرص العمل فلا تمنح إلا للمؤهلين من ذوي الكفاءة المتميزة القادرة على المنافسة العالمية .

وعليه يكتسي قطاع التكوين والتعليم المهنيين بالجزائر درجة بالغة الأهمية، وهذا نظرا للدور الذي يلعبه في امتصاص أكبر شريحة من المجتمع، وخاصة فئة الشباب الذي لا يملك مؤهلا علميا يسمح له باقتحام عالم الشغل ، و تأهيلها من خلال منحها فرصة التكوين .

وقد اعتمدت الجزائر في سياستها التنموية فتح أكبر عدد من مراكز التكوين المهني وكذا المعاهد ، ومنح فرصة الاندماج للشباب الباحث عن مؤهل علمي للعمل ، وتجنيبهم الإقصاء والتهميش ، فالاندماج يعد أحد أهم المؤشرات التي تحدد فعالية التكوين .

و قد حاولنا في موضوع دراستنا : تأثير برامج التكوين المهني على اندماج الشباب مهنيا

إبراز أهم الأسباب التي تكمن وراء العملية التكوينية (برامج التكوين ) ومدى اعتبارها كأحد مقاييس الاندماج والمهني .

**أهميـــــة الدراسة :**

رغم الجهود التي يبذلها قطاع التكوين والتعليم المهنيين ، إلا أن هناك فجوات لابد من التقليص من حجمها أو سدها تماما إن أمكن ذلك ، ويتعلق الأمر بمستوى أداء الخريجين من مراكز التكوين المهني ، ونظرا للارتباط القوي بين تحسين الأداء ونوعية التكوين وكذا التخطيط في الحصول على منصب عمل ، كان لابد من أن تكتسي دراستنا أهمية، وهذا نظرا لما ستعالجه من قضايا حساسة تمس أحد جوانب قطاع التكوين و التعليم المهنيين وخاصة فيما يتعلق بمدى فاعلية البرامج والمناهج الحالية و انعكاسها على عملية الإدماج والتوافق المهني.

كما أن للموضوع أهمية وهي الكشف عن إحدى فئات الشباب التي تعاني حيزا من التهميش واللامبالاة.

## إشكالية و فرضيات البحث

شهد قطاع التكوين والتعليم المهنيين خلال العشرية الأخيرة جملة من الإصلاحات التي أخذت الوزارة على عاتقها النهوض بهذا القطاع وإيصاله إلى ركب التقدم والتطور العلمي، بالاهتمام بكل ما يمسه من هياكل بيداغوجية ، برامج ،مناهج و تجهيزات ... وهذا نظرا لارتباط التكوين المهني بصورة مباشرة وعضوية مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع من جهة ،وبصيغ التطور التكنولوجي الذي يتعرض له ذلك المجتمع من جهة أخرى ، مما يجعله متميزا عن بقية أنماط التعليم الأخرى، لعلاقته الوثيقة مع الاحتياطات المتغيرة للقوة العاملة .

وتشكل النظم التعليمية ومناهجها الركيزة الأساسية التي يستند عليها بناء الإنسان، حيث أن تطوير مناهج وبرامج التكوين المهني لغرض تأمين احتياجات التعليم أساسية للشباب والكبار، وتتمثل في المعارف والمهارات التي ينبغي أن يكتسبها المكون حتى يتمكن من مواصلة تعليمه والاندماج بصورة فعالة في مجتمعه كما أوضح ذلك ابن خلدون في مقدمته بقوله: " أن الصنائع لابد منها من علم ".

إذن أصبح من الضروري أن تطور مناهج وبرامج التكوين المهني بشكل مستمر ، وأن تتسم بالمرونة الكافية لاستعاب المستجدات وارتباطها الوثيق بعناصر الإنتاج والتنمية ، مع الملاحظة بأن تكيف الأهداف المتعلقة باكتساب المهارات الأساسية بما يلائم ظروف كل منطقة وطبيعة كل ثقافة ،على أن

يراعى تطور الأهداف مع مرور الوقت سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع ، فمن خصائص برامج التكوين المهني الفعالة أنها توفر التكامل والارتباط العضوي بين المهـــارات الأدائية والتطبيقات العملية التي تشكل هذه الأخيـــرة القـــاعدة الحقيقية لها .

إلا أنه ومن الملاحظ أن التكوين المهني في الجزائر، مازال بعيدا عن أداء الدور الحقيـــقي والفعـــال المنوط به، فبغض النظر عن الأسباب والتأثيـــرات الخارجيـــة ،هناك مؤثرات داخلية ولاسيما إذا تعلق الأمر بمناهج وبرامج التكوين المهني ، هذه الأخيرة التي تتمحور حول ثلاث جوانب :

جانب نظري وآخر تطبيقي وتربص ميداني ، إلا أن تغلب الجانب النظري على التطبيقي خاصة فيما يتعلق بالتكوين الاقامي ،أدى في اغلب الأحيان إلى إحباط همم الطلبة وتثبيط عزائمهم ،بسبب غياب الحافز المناسب لاندماجهم بفعالية في سوق العمل، وانعكاس ذلك سلبا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية ولاسيما إذا تعلق الأمر بمن يزاولون نشاطات تعارض تماما الاختصاص المختار.

وقد حاولنا من خلال اختيارنا لهذا الموضوع ، تسليط الضوء على بعض ما يعانيه خريجو التكوين الإقامي بمركز التكوين المهني و التمهين رقم01 بالجلفـــة ، إذ لابد من إستراتيجية تعليمية هادفة لربط التكوين بالعمل والتنمية ، وتعزيز الجانب التطبيقي في برامج ومناهج التكوين المهني ، فالنشاطات ذات الطبيعة التطبيقية والإنتاجية ضرورة ملحة في البرامج التكوينية، وتعتبر هذه النشاطات ذات أولوية لا تضاهى إذ جاء في مقدمة ابـــن خلـــدون في اقتران الـــــعمل بالفكـــــــــــر:

**" اعلم أن الصنـــــاعة هي ملكة في أمر عملي فكـــــري".**

وبناء على هذه المعطيات جاءت تساؤلاتنا كالتالي:

1. هل الحجم الساعاتي لبعض التخصصات الأثر على التحصيل التطبيقي للمتربصين ؟
2. هل لعدم التوافق بين الجانب التطبيقي والوسط المهني الأثر على اندماج الشباب مهنيا ؟
3. هل يصادف خريجو التكوين المهني معاناة في حصولهم على منصب عمل يوافق تكوينهم ؟

**الفرضيـــــــات:**

1. يؤثر الحجم الساعاتي لبعض التخصصات على التحصيل التطبيقي للمتربص.
2. عدم التوافق بين الجانب التطبيقي من البرنامج والوسط المهني يؤثر بصفة بالغة على اندماج الشباب مهنيا .
3. يعاني خريجو التكوين المهني من عدم الحصول على منصب عمل يوافق التكوين المتلقى.

**إجراءات البحث**

تحتل هذه المرحلة الميدانية أهمية خاصة في البحوث الاجتماعية ، وذلك لأن قيمة البحث الاجتماعي لا تتمثل فقط في جمع التراث النظري ، و الإطلاع على البحوث و الدراسات التي تناولت المشكلة موضوع الدراسة بشكل مباشر و إنما القيمة الحقيقية للبحوث الاجتماعية تتمثل في اعتمادها على العمل الميداني الذي يمكن الباحث من جمع المعلومات من المجتمع الذي يقوم بدراسته و مراجعة هذه البيانات مراجعة دقيقة أثناء القيام بالعمل الميداني[1]

غير أن هذه البيانات التي يجمعها الباحث تصبح لا قيمة لها إلا إذا قام بتحليلها و تفسيرها و وضع التوصيات التي يرى أنها ضرورية لعلاج المشكلة التي هو بصدد دراستها.

فالمرحلة الميدانية من أهم مراحل دراستنا و ذلك نظرا لما تتطلبه من بصمات خاصة بالباحث ،فقد تضمنت المرحلة الاستطلاعية و التي سمحت لنا بالحصول على معلومات وبيانات هامة متعلقة بموضوع البحث إلى جانب اختبار ثبات الاستمارة ، و توظيف المنهج المعتمد عليه في الدراسة إلى جانب تحديد المجال المكاني و الزماني ، و إدراج بعض وسائل جمع البيانات و الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية ثم تحليل نتائج الدراسة.

**المبحث الأول: الدراسة الاستطلاعية**

تعتبر أول خطوة في سلسلة البحوث الاجتماعية تتوقف عليها مختلف الإجراءات والمراحل اللاحقة للدراسة، وتعتبر الخطوة مرحلة تمهيدية للعمل الميداني و الهدف منها التعرف على طبيعة مجتمع البحث و تحديده ، كما أنها تسمى بالمرحلة الاستكشافية " فالدراسة الاستكشافية تساعد على تحديد معالم البحث ، أما الدراسة الوصفية فإنها تستهدف جمع الحقائق و بيانات عن ظاهرة تغلب عليها صفة التحديد"[2]

ولقد تم هذا في المرحلة الأولى من تصميم الاستمارة، وذلك باختيار مجموعة من المبحوثين لاختبارها ومعرفة مدى ارتباط الأسئلة بالواقع والظاهرة المدروسة .

*** نتائج الدراسة الاستطلاعية :**

من خلال اطلاعنا على بعض الرسائل التي تناولت موضوع التكوين المهني والاندماج، نجد أن أغلبها تطرق إلى الأسباب الخارجية التي تؤثر في عملية الاندماج وإن كان هناك تطرق إلى الأسباب الداخلية فهو مشار إليها دون التركيز عليها .

لذا حاولنا من خلال موضوعنا هذا، أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون، بالتركيز والتأكيد على الأسباب الداخلية التي تعد في نظرنا جوهرية باعتبارها اللبنة الأولى في تكوين اليد العاملة ولاسيما إذا تعلق الأمر ببرامج التكوين المهني التي تعد وسيلة إيضاح وإيصال للمعلومات من شأنها أن ينهل المتكون المعلومات والإيضاحات المتعلقة بالاختصاص والمهنة المستقبلية .

**عينة البحث**

بعد تحديد المشكلة و ما يرتبط بها من فروض أو أسئلة ، تأتي خطوة جمع البيانات لاختبار الفروض أو الإجابة على الأسئلة، و لذلك يقوم الباحث بتصميم خطة لجمع البيانات و يجب أن تكون هذه الخطة مرتبطة ارتباطا مباشرا بمشكلة البحث و خالية ما أمكن من المشكلات التي كثيرا ما تؤثر على نتائجه ، و أن يراعى عند وضع خطة البحث أن يتخلص من هذه المشكلات، أو يحد من أثرها على الأقل، و القيام بدراسة استطلاعية قبل تنفيذ البحث الأصلي يساعد الباحث التعرف على الكثير من المشكلات التي قد لا يتوقعها .

ونعني بالمجال البشري العينة و التي تمثل النسبة الثابتة و المأخوذة من المجتمع الأصلي ، وتتمثل في عدد الأفراد الذين يحملون انعكاسا شاملا للصفات السائدة فيه و لكن بشكل مصغر ، إن التطرق إلى بعض الخصائص الاجتماعية و المهنية للعينة من شأنه أن يساعدنا في تحديد ملامح جمهور البحث الذي نحن بصدد دراسته خصوصا و أن هذه الخصائص تعتبر مؤشرات موضوعية تفيد لا محالة في ربطها بمؤشرات الدراسة في سياقها العام ، كما تعد إحدى المؤشرات التي تحدد مواقف و اتجاهات الأفراد نحو الظاهرة المدروسة و التي تختلف من فرد لآخر باختلاف خصائصهم المهنية و الاجتماعية و التي سيتم التعرف عليها من خلال الجداول المخصصة لهذا الغرض.

و الدافع الأساسي وراء اختيار العينة هو توفير الوقت و الجهد و التكاليف ، و ذلك لتعذر إجراء مسح شامل لمجتمع البحث ، وتتوقف دقة النتائج التي يتوصل إليها الباحث باستعمال العينة على مدى تمثيلها لمجتمع البحث، وهذا يعني أن الحكم الذي يصدق على العينة يمكن تعميمه – نسبيا- على باقي مفردات البحث .

و الغرض الثاني من المعاينة هو الدقة، فالنتائج التي نحصل عليها من عينة احتمالية راعينا الحرص في الحصول على نتائج دقيقة غالبا قد تبلغ في دقتها دقة النتائج التي نحصل عليها لو جمعنا البيانات من كل فرد في المجتمع [1]

و يتحكم الباحث في كمية المعلومات التي يحصل عليها من العينة ، وذلك عن طريق عاملين هما :

- § عدد الأفراد الذي يحدده الباحث للعينة
- § الأسلوب الذي يستخدمه لاختيار هذه العينة

وقد تم توجيه الاستمارة للمتربصين المتخرجين (تكوين إقامي) من مركز التكوين المهني و التمهين 01 بمدينة الجلفة والذين يزاولون نشاطا مهنيا، و قد حدد حجم العينة بـ 65 متربصا.

وتبعا لطبيعة دراستنا والتي تتناول خريجي التكوين المهني (نمط اقامي) و الذين يزالون نشاطا مهنيا ، وجدنا صعوبة في تحديد عينة البحث ،لأننا لم نتمكن من الحصول على المعلومات المتعلقة بهذه الفئة ، وخاصة أن مجتمع البحث كبير جدا (1320 متربصا متخرجا تكوين إقامي من 2001 إلى 2007)، ولا توجد أي معلومات عن من يزاولون نشاطا مهنيا ( عدم وجود متابعة ).

ولما كان من الصعب إتباع تقنية معينة من تقنيات انتقاء العينة المعهودة ، التجأنا إلى العينة القصدية (العرضية) ، و هذا نظرا لعدم وجود اتصال بين مؤسسات التكوين المهني وخريجيها لمعرفة وضعيتهم بعد التخرج .

و تندرج ضمن العينات الغير احتمالية، وهي تنطوي على" استخدام الباحث لمعيار أو حكم خاص من جانبه حيث يتمكن من تكوين عينة بواسطة اختيار الحالات التي يعتقد أنها تمثل مجتمع البحث وتصبح العينة المقصودة بديلا ضروريا لأي نموذج من نماذج العينات الاحتمالية إذا كانت حدود مجتمع الدراسة غير معروفة لدى الباحث أو في حالة يتعذر فيها تحديد تلك الحدود " [1]

" إن هذه الطريقة العقلانية من المعاينة تشمل عدة تقنيات والتي تبنى على أساس المعطيات المتوفرة على مستوى مجتمع البحث بطريقة تمثيلية ومن ايجابيات هذه العينة السرعة في الحصول على المعطيات مقارنة بالعينات الاحتمالية "[2] وهذه العينة "تستدعي الاختيار بكيفية عقلية محددة بعض العناصر من المجتمع
و تشكيل عينة بهذه العناصر "[3]

## أداة البحث

### المناهج و التقنيات:

### * المنهج:

إن مجموع المساعي التي يعتمدها الباحث أو الباحثة تكشف و بمعنى و اسع عن تصوره للبحث أو لمنهجه ، إن هذا المنهج لا يتحدد بكيفية غامضة ، ولكنه يكون قائما على اقتراحات تم التفكير فيها و مراجعتها جيدا و التي تسمح له بتنفيذ خطوات عمله بصفة صارمة بمساعدة الأدوات و الوسائل التي تضمن له النجاح و في نفس الوقت مدى صحة

المسعى أي الطريقة ، إن هذين الجانبين أي المنهج و الصحة مترابطان فإذا لم يكن المسعى منهجيا فان النجاح سيكون سطحيا أو ظاهريا فقط [1]

فلكل دراسة طريقة ومنهج خاص يستعمله الباحث من أجل التدقيق في المعلومات والتحليل الموضوعي الذي من خلاله تستنبط المعلومات العلمية، لذا يعتبر المنهج العلمي الطريقة الموضوعية التي تساعدنا على دراسة وفهم الظاهرة الاجتماعية وتحديد أبعادها. فالمنهج هو: الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة وعن طريق مجموعة من القواعد العامة التي تسيطر على سير العقل و تحديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة[2]

كما يعد الأسلوب المتبع الذي يتماشى مع موضوع الدراسة بهدف الوصول بنا إلى غاية ما..إما التأكد أو الإلغاء أو إكمال ما فيه من نقائص و فراغات[3]

المنهج هو الطريقة أو الخطة التي يرسمها الباحث لحل مشكلة البحث ، ومن الواضح أن المنهج بهذا المعنى هو الذي يميز نوع البحث ، ذلك لأننا نصف الطريقة التي يستخدمها الباحث في مشكلة بحثه بأنها منهجية البحث[4]

و بما أن كل دراسة تحتاج إلى منهج أو مناهج حسب طبيعة المشكلة التي يدرسها الباحث كما أنه لا يمكن القيام بدراسة دون الاعتماد على منهج ، وإيمانا منا بأن طبيعة موضوع الدراسة هي التي تحدد منهجيته ، ولما كان موضوع دراستنا :

**تـــأثير بـــرامج التكوين المهني على اندمـــاج الشباب مهنيا** فقد اعتمدت المنهج الكمي الكيفي:

أما الكمي فإنه " يقوم على جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها ومحاولة تفسيرها من أجل قياس ومعرفة أثر وتأثير العوامل على أحداث الظاهرة محل الدراسة بهدف استخلاص النتائج ومعرفة كيفية الضبط والتحكم في العوامل " [1] ، و قد تم الاستعانة بهذا المنهج لاختبار العينة من خلال الأسئلة الموجهة لهم و من ثم تبويبها و تحليلها و استخلاص النتائج المتوصل إليها.

أما المنهج الكيفي فيقوم على وصف ما هو كائن بالفعل وذلك بتحديد الممارسات السائدة في ميدان البحث ولا يقتصر هذا المنهج على جمع البيانات وتبويبها وإنما يمضي إلى أبعد من ذلك حيث يتضمن قدرا من التفسير للمعطيات فالمنهج الكمي الكيفي " يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا ، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها أم التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها أو درجات ارتباطها مع الظاهرة المختلفة الأخرى " [2]

وقد تم اعتماده وفقا للخطوات التالية:

- الاستكشاف:

- القيام بتجميع و تحديد المصادر النظرية للمعلومات المتصلة بموضوع الدراسة و تحديد مدى أهميتها للبحث .

- القيام بإجراء اتصالات مع كل من التمسنا فيه تقديم إضافة حقيقية للموضوع سواء كان من أهل الخبرة أو التخصص العلمي أو العملي.

القيام بمعاينة ميدانية لبعض مؤسسات التكوين المهني بقصد الوقوف على الحالات ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث والقيام بدراستها وتحليلها.

- الوصف المتعمق:

ويمثل المرحلة الثانية في دراستنا الوصفية، وقد مرت هي الأخرى بعدة خطوات أهمها :

§ تحديد إشكالية الدراسة والتساؤلات التي بنيت عليها.

§ ضبط مجتمع البحث وتحديد خصائصه ومميزاته.

§ القيام بجمع البيانات من خلال تسخير العديد من الأدوات البحثية مثل :استمارة

§ الاستبيان، المقابلة...الخ

§ القيام بتحليل البيانات واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة.

إذن من خلال المنهج الكيفي نتطلع إلى الوصف الدقيق و التفسير العلمي لهذه الآلية لكون هذا المنهج يشبه الإطار العام الذي يقع تحته كل البحوث التي تصف الظواهر و توضح العلاقات بين المتغيرات التي تشتمل عليها أو التي تهدف إلى الكشف عن الأساليب الكامنة وراء ذلك ، كذلك نجد أن البحث الكيفي يدرس الظروف أو الظواهر أو المواقف أو العلاقات كما هي موجودة في الواقع دون أي تدخل من الباحث ، ثم نقوم بعمل الوصف الدقيق للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تتضمنها الدراسة [1]

ومن أهم أهداف هذا المنهج " جمع معلومات حقيقة ومفصلة للظاهرة فعلا في مجتمع معين وتحديد المشاكل الموجودة أو توضيح بعض الظواهر " [2]

*** التقنيـــــات :**

إن كل بحث ذو طبيعة علمية في العلوم الاجتماعية كما في العلوم العامة يجب أن يشمل استعمال طرائق إجرائية دقيقة محددة جيدا قابلة للنقل، قابلة للتطبيق من جديد في الشروط نفسها ملائمة لنوع المشكلة والظواهر موضوع البحث ، واختبارها مرتبط بالهدف المقصود المرتبط هو الآخر بمنهج العمل .

فدقة أي بحث علمي تتوقف إلى حد كبير على اختيار أكفأ وأنجع الأدوات التي تتماشى و طبيعة الموضوع ، ومع إمكانيات الباحث للحصول على البيانات و المعطيات التي تخدم أهدافه ليتمكن من خلالها الوصول إلى نتائج مرضية وفق خطة منهجية علمية .

و تختلف هذه الوسائل من حيث الخصائص فلكل وسيلة ايجابيات و سلبيات كما أنها تختلف تبعا لاختلاف مواضيع الدراسة و ظروفها فقد يستخدم الباحث طريقة واحدة كما يمكن أن يستخدم أكثر من طريقة محاولة الحصول على معلومات كافية وأكثر موضوعية،و قد تضمن بحثنا هذا في جـــانبه الميداني مجموعة من تقنيات جمع البيانات و هي:

## 1/ المـــلاحظة :

تعتبر الأداة الرئيسية التي تستخدم في البحث العلمي و أحد أهم المصادر للحصول على البيانات و المعلومات اللازمة لموضوع الدراسة ، و كما هو معروف فالملاحظة هي الخطوة الأساسية في خطوات المنهج ، وبذلك تكون من أدوات جمع البيانات و الأساليب الفنية الأخرى المستخدمة في تحقيق هذا الغرض ، وهي المعاينة المباشرة لأشكال السلوك أو الظاهرة التي تدرس ، والنقطة الرئيسية في التفرقة بين الملاحظة و المقابلة [1]،و يعتبرها البعض من أهم الخطوات ، ذلك لأنها توصل الباحث إلى الحقائق و تمكنه من صياغة فرضياته و نظرياته ، وتعد وسيلة يستخدمها الإنسان العادي في اكتسابه لخبراته و معلوماته ويمكن الإشارة إلى أن معناها العام أنها انتباه إلى ظاهرة أو حادثة معينة أو لشيء ما بهدف الكشف عن أسبابها و قوانينها [2]

كما تعد توجيها للحواس لمشاهدة و مراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة و تسجيل جوانب ذلك السلوك أو خصائصه ، والنوع المراد الاعتماد عليه هي :

**الملاحظة البسيطة** فهي لا تتضمن أكثر من النظر و الاستماع و متابعة موقف اجتماعي معين دون مشاركة فعلية و يحاول الباحث قدر الإمكان أن لا يظهر في الموقف كأن يمر في أحد الأحياء يراقب بعض الأعمـــال ثم يسجل ما يراه و ما يلحظه ، وهي فرصة ملاحظة السلوك الفعلي للجماعة في صورته الطبيعية و كما يحدث في مواقف الحياة الطبيعية [3]

الدراسات السوسيولوجية خاصة الاستطلاعية لجمع البيانات الأولية عن الظواهر موضوع الدراسة ، وتفيد الملاحظة البسيطة في دراسة الجماعات الصغيرة و مؤسسات المجتمع المختلفة و أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في بيئة معينة و تحت ظروف معينة [1]

و قد تم استخدام الملاحظة البسيطة باعتبارها تحدث تلقائيا في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها لعمليات الضبط والتقنين و دون استخدام أدوات دقيقة للقياس ، و عادة يتم استخدامها في

وقد تم اللجوء إلى هذه الأداة المنهجية للأسباب التالية :

- § نستطيع من خلال تقنياتها جمع المعلومات و الخصائص حول إشكالية الدراسة في الحالات التي يتعذر علينا الحصول عليها من مصادر أخرى.
- § المحفز الأول لإثارة كل التساؤلات و الاستفسارات التي نوجهها لأفراد العينة ، أي مساهمتها الفعلية في الإعداد لأسئلة المقابلة
- § الأداة الأساسية التي تعمل ضمن تقنيات المنهج الوصفي المتبع في هذه الدراسة و التي تخدمه و تدعم تحليلاته و نتائجه.
- § اللجوء إلى الملاحظة البسيطة سوف يسمح لنا بمشاهدة واقع الخرجين كما هو ، دون تغيير أو تعديل للحصول المباشر على إجابة

**2/ المقـــابلة:**

تعد المقابلة من الأدوات المنهجية المستعملة لجمع البيانات وأكثرها استخداما نظرا لمميزاتها و مرونتها ، خصوصا عندما تكون البيانات متعلقة بمشاعر الأفراد و ثقافاتهم و عقائدهم الخاصة، فهي تمكنه من مناقشة أي فكرة مع المبحوثين الذين يتعذر عليهم فهم الأسئلة فهما جيدا ، فهي بذلك تعد مصدرا ثانيا يمكن التعامل معه للحصول على البيانات ،إذ كان من الضروري مقابلة بعض مؤطري قطاع التكوين و التعليم المهنيين بولاية الجلفـــة ( المكونين ، النائب التقني و البيداغوجي ، رئيس مصلحة التكوين بمديرية التكوين المهني) للحصول على المعلومات التي لم نتمكن من الحصول عليها من خلال قراءاتنا و اطلاعنا على المراجع الخاصة بهذا الموضوع.

فالمقابلة عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث و شخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث لمعرفته من أجل تحقيق أهداف الدراسة و الحصول على البيانات التي يريدها [1] و هي مثلها مثل الاستبيان تعتبر وسيلة هامة لجمع البيانات من الأشخاص الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالظاهرة التي يدرسها الباحث ، أي أنها أداة للحصول على ملاحظات الناس عن أمور أو أحداث لا يستطيع الباحث أن يلاحظها و يعرفها بنفسه [2] .

لذلك فهي تحتل مركزا هاما في البحث السوسيولوجي ، وتعتبر من الأدوات الأساسية الأكثر استعمالا و انتشارا في الدراسات الامبريقية، وبما أن إشكالية الدراسة واضحة و محددة ، و كذلك المجتمع الأصلي للدراسة و أفراد العينة ، فان النوع الواجب تطبيقه من المقابلات هنا هو المقابلة المقننة أي بالاعتماد على دليل يشتمل على قائمة أو مجموعة من الأسئلة المحددة و المرتبة ترتيبا منهجيا معينا ، وتتضمن جوانب تتعلق بموضوع البحث ، بمعنى توجيه هذه الأسئلة إلى المبحوثين بهدف الحصول على المعلومات و البيانات المنتظرة من البحث [3]

وقد كانت مبرراتنا في هذا الاختيار هي :

- طبيعة موضوع الدراسة .
- ارتفاع نسبة مردود هذه الأداة ، وخاصة بغزارة المعلومات التي توفرها لنا نظرا لتعاملنا مع الأفراد المسؤولين بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن هذا القطاع.
- محاولة التعرف على ردود أفعالهم و انفعالاتهم تجاه الموضوع.
- إمكانية حصولنا على عدة خيارات في طرح الأسئلة و صياغتها و حرية استخدام أنواع الأسئلة و بدائلها و التي ستساعدنا دون شك على تذليل الصعوبات التي قد تعيقنا في الحصول على معلومات .
- كذلك هذه الأداة تسمح لنا باختزال عامل الزمن الذي يلعب دورا في معالجة موضوع الدراسة .

### 3/ الاستمـــارة:

تعد استمارة البحث أكثر أدوات جمع البيانات شهرة وانتشارا في العلوم الاجتماعية بصفة عامة و علم الاجتماع بصفة خاصة ، وتفيد " استمارة البحث " تقريبا في كافة البحوث الاجتماعية فهي تستخدم في البحوث الكشفية لجمع أكبر قدر من المعلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة و تستخدم أيضا بكفاءة أكثر في البحوث الوصفية لتقرير ما توجد عليه الظاهرة في الواقع ، كما تستخدم أيضا في البحوث التجريبية أو البحوث التي تختبر فروضا سببية و البحوث التقويمية ، وبحوث المشروعات و غيرها.

و يمكن القول أن استمارة البحث تستخدم عادة في البحوث التي تتطلب جمع بيانات كثيرة عن الظاهرة أو مشكلة موضوع البحث، فهي وعاء يضم مجموعة من الأسئلة الموجهة إلى أفراد بهدف الحصول على معلومات حول موضوع أو موقف أو مشكلة معينة من خلال موقف مواجهة يجمع بين باحث و مبحوث في آن واحد [1]

إن أداة الاستمارة تتطلبها طبيعة مجتمع بحثنا ، حيث تغطي أسئلة هذه الاستمارة كل مفاهيم الدراسة و مختلف الأبعاد المحيطة و المتعلقة بها ، حيث وضعت بعض الأسئلة منها مفتوحة و الأخرى مغلقة ، وفي مجملها وضعت لغاية و هدف رئيسي هو الإجابة على فرضيات البحث حيث أن هذه الأداة " ما هي إلا قائمة بسيطة من الأسئلة حول مختلف المفاهيم و إشكالية الموضوع المطروح " [2]

كما أنها في مجملها لا تختلف عن الاستبيان إلا في كيفية استخدامها " ففي حالة الاستبيان تجيب حالات البحث على الأسئلة بعيدا و دون حضور الباحث أو مشاركته أما الاستمارة فيقوم الباحث نفسه بالسؤال و تدوين الإجابة [1]

و قد مر تصميم الاستمارة بمرحلتين أساسيتين ، تتمثل الأولى في مرحلة الاختبار الأولي للاستمارة بغرض معرفة مدى ارتباط أسئلتها بالواقع ، و المرحلة الثانية هي تطبيق الاستمارة في صورتها النهائية حيث ضمت أربـــع محـــاور :

- أسئلة تتعلق بالبيانات العامة عن أفراد العينة.

- أسئلة عن الفرضية الأولى.
- أسئلة عن الفرضية الثانية.
- أسئلة عن الفرضية الثالثة.

## الوسائل الإحصائية

بعد تجميع المادة النظرية و فرز المعطيات الكمية التي حصلنا عليها تمت ترجمة هذه المعطيات إحصائيا من أجل إعطائها دلالة تدعيمية لما أقره الجانب النظري .

و قد تم خلال تحليلنا للبيانات على الأساليب الإحصائية التالية :

**التوزيع التكراري:** ويطلق على عدد الحالات من مجموع أو فئة معينة باعتبارها تكرارات بظهور الحالات أو القيم أو الأفراد داخل العينة و قد رمز لها بالرمز "ك"[1]

**النسبة المئوية :** يلجئ الباحث أحيانا إلى استخراج النسب المئوية لمتغيرات السؤال معين للمقارنة بين هذه المتغيرات من حيث أكبر نسبة و أصغر نسبة من أجل التحقق من الفرضيات أو التساؤلات التي تطرحها الدراسة " ..تصبح عملية المقارنة يسيرة و ذلك بدلا من تحليل المعطيات معتمدا على التوزيعات التكرارية فقط.."[2]

**المتوسط الحسابي :** و قد تم استخدام المتوسط الحسابي من أجل إعطاء فكرة عامة من غالبية المعلومات حول موضوع الدراسة[3]

## عرض و مناقشة النتائج

### تفسير نتائج الفرضية الأولى :

أصبح العالم من حولنا يخطو بشكل متسارع نحو التكنولوجيا في شتى المجالات الحياتية والتي نتعايش ونتعامل معها كل يوم إن لم يكن كل ساعة، ومن هنا وحينما نسعى إلى بناء جيل لديه القدرة على مواجهة هذا التطور المعلوماتي والتكنولوجي، لابد من غرس أساسيات وتطبيقات تكنولوجية خلال المسار التكويني وفي المناهج التي يتلقاها المتكونون بما يخدم العملية التكوينية مستقبلا.

وفي ظل التطورات التي يشهدها العالم اليوم لابد من مواكبة هته الأخيرة، وفي الوقت الراهن لم يضف التكوين التقليدي أي جديد على المحتوى التعليمي للأجيال ، كونه لا يستطيع مواكبة الفكر العصري ، إذ نحن بحاجة إلى نقلة بالكم

والنوع لمتربصي القرن الواحد والعشرين ، حيث أن مستوى التكوين متدن مقارنة بالدول المتقدمة ، لذا لابد من إيجاد وتطبيق آليات تعليمية مساندة للتعليم التقليدي وجعل هذا الأخير مواكبا للتطور التكنولوجي الهائل .

و معرفة منا فيما إذا كان يؤثر الحجم الساعاتي لبعض التخصصات على التحصيل التطبيقي للمتربصين ، كانت نسبة الذين يؤيدون هذا الرأي 76.92% ، في حين قدرت نسبة الذين يخالفونه 12.31 % ، أما عن نسبة المبحوثين الذين لم يبدوا فصلا في رأيهم فقدرت بـــ 10.77% .

تعتبر برامج التكوين المهني إحدى أهم المعايير التي يقاس عليها المسار التكويني للمتربص فهي تحتوي على جانب نظري وآخر تطبيقي بالإضافة إلى التربص الميداني في نهاية المسار التكويني .

فمن خلال آراء المبحوثين تبين أن نسبة 87.69% قد أبدوا عما يعانيه المركز من نقص في المواد الأولية والاستعمال الجماعي للتجهيزات وتعويض أي غياب للمادة الأولية بحصة نظرية فهناك إهمال للجانب التطبيقي الذي يعد عصب الحياة المهنية فيما بعد.

أما عن المبحوثين الذين لم يجدوا أي تأثير فيتعلق الأمر بفرع الطبوغرافي الذي يتطلب استعمال الآلة فرديا و الاستفادة ببعض الخرجات الميدانية .

إن أهمية التعليم لم تعد اليوم محل جدل وذلك لتسارع اغلب الدول المتقدمة لوضع التعليم والتكوين في أولوية برامجها وسياستها ، وأن التناقض الذي يجري في العالم تنافس تعليمي وأن الحل الحقيقي لمشكلة ثورة المعلومات ليست في زيادة المحتوى في المقررات الدراسية وإنما في تزويد الطالب بمهارات المعلومات والمكتسبات ، وأمام هذا الانفجار المعرفي الهائل والاقتحام التقني الكبير بدأت متطلبات الحياة العصرية تشكل عبئا ثقيلا على المؤسسات التكوينية وأصبح من الضروري لهذه المؤسسات أن تعيد النظر في وسائلها و تقنياتها بهدف تحسين المردود التعليمي و رفع كفاءته من خلال مصطلحات جديدة متطورة .

فبتطور وسائل الاتصالات وثورة المعلومات والانفجار المعرفي وتحول العالم إلى قرية صغيرة أصبح لزاما علينا إحداث ثورة في التعليم وطرق التدريس وذلك لتأهيل واع بما يدور في العالم.

إذ أصبح من الضروري إحداث التطور في العملية التكوينية وفي طرق التدريس وذلك باستعمال التقنية والوسائل التكنولوجية في التعليم وتسخيرها لتعليم المتربص ذاتيا وجماعيا وجعله محور الدرس بدءا من التقنيات المستخدمة للعرض داخل الصف الدراسي ، واستخدام وسائط متعددة وأجهزة الكترونية والتخلص من المكونات والأدوات المستخدمة في التعليم التقليدي ، كما يجب نقل عملية التعليم من مجرد التلقين من قبل المعلم والتخزين من قبل المتكون إلى عملية

حوارية تفاعلية بين الطرفين لتحسين مستوى التكوين ، وفتح الأفـــاق للاستكشاف و التعبير والتجربة ، فيصبح متعلما بدلا من متلق فقط .

**تفسير نتائج الفرضية الثانية :**

إن التكوين ليس منظومة منفصلة ، بل هو منظومة فرعية من منظومات المجتمع، فهو يتأثر بغيره من المنظومات الفرعية ، كما يؤثر فيها من خلال علاقات وتفاعلات متبادلة.

فالتكوين يتأثر بما يحدث من تغيرات في المنظومة الاقتصادية للمجتمع، فالزيادة أو العجز في ميزانية الدولة، تؤثر في تمويل مراكز التكوين المهني وفي الوقت ذاته يؤثر التكوين في المنظومة الاقتصادية، فنوعية مخرجات التكوين على ما قدر ما تملكه من مهارات تتلاءم أولا تتلاءم مع طبيعة العصر ومتطلبات سوق العمل والإنتاج ، يؤثر في اقتصاد المجتمع سلبا أو إيجابا.

إذ ينبغي أن تتم علمية التعليم والتعلم في ظروف مشابهة لمتطلبات العمل المنتج والمبدع وأجوائه من إثارة الدافعية ، وعلاقة الجزاء بالجهد وتوفير الوسائل المحققة للمقاصد ، والسرعة في العمل ، وتكوين عادات الجد والإتقان والمثابرة والتجريب ، ويعني هذا أن يكون التكوين التربوي خلال المسار التكويني مجالا للتعويد على بذل أقصى الجهد المتمثل في أعلى مستويات الكفاية الإنتاجية لدى قوة العمل .

فكثيرا ما يثور الجدل حول من المذنب فيما تشهده البلاد في مجالات التشغيل والربط بين مخرجات التكوين وسوق العمل، وغيرها من الاختلالات في الانتفاع الأمثل بالقوة البشرية المتاحة ومدى مشاركتها في مجالات الحياة المختلفة .

فنجد فريقا يرى أن عدم استجابة التكوين لمتغيرات السوق، يحدث فجوة بين أداء مراكز التكوين المهني والمؤسسات الخدمية والإنتاجية ، مما يؤثر بشكل مباشر على مخرجات التكوين ويظهر في شكل مشكلات اجتماعية ومن أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة التعليمية في علاقتها بالواقع الاقتصادي أنها تعاني من ضعف تطابق مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل .

كما يرى فريق آخر أن سياسات التعليم وخططه لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المؤهلة إذ يدعون إلى ضرورة الحد من توسيع فرص التكوين على حساب النوعيات التي يفرضها سوق العمل و اتضح لنا أن ما نسبته 63.08% من أفراد العينة قد أكدوا بأن هناك عدم توافق بين الجانب التطبيقي من البرنامج و الوسط المهني وتأثيره على اندماج الشباب مهنيا ويبدو ذلك واضحا من خلال تأكيد بعضهم عدم جاهزية عدد من الفروع من ناحية عدم كفاية التجهيزات وقدمها ونقص المادة الأولية ذات الجودة ، كما أن البرامج المعتمدة لا يمسها أي تجديد فهي محتفظة بمضمونها القديم الذي يتوافق و تجهيزاتها المعتمدة في عملية التدريب، مما يحقق عدم مسايرتها لما هو في الواقع من

تطور في التجهيزات واستخدامها لتقنيات عالية التكنولوجيا وهذا ما استشفه المبحوثون خلال تربصهم التطبيقي الذي وجدوا فيه صعوبة في التكيف .

" فالعوامل التي تشارك في جودة التدريب تتضمن تطوير المنهاج وتنمية الموارد التعليمية وتدريب المكونين والإدارة التعليمية ... ويتم التخطيط للتدريب كاستجابة لطلبات التوظيف والبرامج لديها قدرة أكبر في تعديل المتطلبات المتغيرة لسوق العمل " (1)

أما عن نسبة المبحوثين الذين أدلوا بعكس ذلك فقد قدرت بـــ 30.77% وقد كان تبريرهم لهذا الاختيار أن بعضهم لم يجد اختلافا كبيرا في التجهيزات ويتعلق الأمر بفرع الطبوغرافيا أما الباقي فلا يملك أي معلومات أكيدة عن وجود ما هو أحدث من تجهيزات المركز.

إن التخطيط الشامل يفترض قيام التوازن اللازم بين التطور الكمي والتطور الكيفي النوعي للتكوين ، ويستلزم بالتالي عناية خاصة بتغيير المحتوى والمضمون ، نعني المناهج وطرائق التكوين والوسائل التعليمية ، ومن أهم أهداف تطوير محتوى البرامج بحيث تلائم حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

**أولا:** أن يهدف تطوير المناهج والطرائق التعليمية إلى الاستجابة لمتطلبات التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو، إيجاد علاقة أوثق بين محتوى التكوين وبين الحاجات الاقتصادية وحاجات القوى العاملة .

**ثانيا :** أن يمس التغيير بنية المناهج وطرائق التدريس وطرق إعداد المكونين .

**تفسير نتائج الفرضية الثالثة :**

تتعرض أسواق العمل وعلى الأخص في البلدان النـــامية ومنها البلدان العربية، إلى جملة من التحديات التي تعكس ثقلها على فرص التشغيل ومواصفاته (التقانات والمؤهلات ) وعلى التكوين اللازم لإعداد الفرد للعمل في مجتمع متغير ، وتتركز أبرز التحديات في المجالات التالية :

التغيرات الملاحظة في نطاق العلم و التقانة في البيئة الاقتصادية المحلية (أثر برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة ) وفي العلاقات الدولية (اثر اتفاقيات التجارة الخارجية ألغات ).

ويشكل التشغيل إحدى وظائف إدارة الموارد البشرية ، وتعتمد دراستها على فهم آلية سوق العمل من حيث نظريات عرض العمل والطلب عليه والتوازن الذي يتم في السوق بين العرض والطلب من خلال الأجـــــــــور ، ويعني اختلال التوازن : البطالة أو عجز القوى العاملة (السوق والآلية والأجور و التشغيل والبطالة ) خاصة تشغيل المخزون التعليمي المتجسد في قوة العمل بشكل كفؤ ، وأن العلاقة بين التكوين وسوق العمل تطرح مشكلات عدة ليس فقط

من حيث مدى التطابق العددي بين العرض والطلب ، لكن كذلك في مدى التطابق في النوعية وفي مستوى التكوين ومختلف اختصاصاته.

كما اتضح لنا أن ما نسبته 84.62% من المبحوثين قد أكدوا معاناتهم في الحصول على عمل يوافق التخصص المختار أثناء تكوينهم، إذ لوحظ من خلال مـــا أدلوا به أن النقص الذي تعانيه المنطقة من منشآت اقتصادية وهياكل قاعدية إضافة إلى شبه غياب القطاع الخاص، كل هذه العوامل حالت دون إمكانية الحصول على فرص للعمل توافق تخصصاتهم ، وخضوعهم إلى الاختيار العشوائي للمهن ، فسنوات البطالة والرفض الدائم من قبل المستخدمين جعلهم مكرهين في اختياراتهم غير مخيرين المهم عندهم أصبح العمل والعمل فقط.

أما عن المبحوثين الذين لم يبدوا أي معاناة فقد قدرت نسبتهم بـــ 15.38% وهذا نظرا لتوافق اختصاصهم للعمل الذي يشغلونه.

تكمن أهمية التخطيط السليم للعملية التدريبية وراء التحديد الدقيق لاحتياجات التدريب الفعلية ، وذلك من خلال تحليل بيانات سوق العمل والخروج منها بنتائج ذات مؤشرات ودلالات حقيقية للعرض والطلب على العمالة والمهارات المطلوبة بسوق العمل ، ومن ثم تظهر الاحتياجات الفعلية لفرص التدريب اللازمة لسد الثغرة بين فرص العمل والمهارات المتاحة واحتياجات سوق العمل الفعلية ، وبذلك فانه يمكن تفعيل دور التخطيط للعملية التدريبية والتعليمية للمواءمة بين العرض والطلب على العمالة والمهارات المطلوبة من خلال تنفيذ البرامج التدريبية اللازمة لمقابلة فرص العمل الحقيقية والمتاحة بسوق العمل أو التدريب من أجل توفير العمالة اللازمة للمهارات الجدية التي أدخلت على المهن نتيجة تحديث الصناعة وإدخال التكنولوجيا المتطورة عليها.

وعليه تتضح الأسباب الرئيسية والمنطقية للاهتمام بتقديم برامج التعليم الفني والتدريب المهني التي تعتمد على مدى استخدامات البرامج التدريبية في سوق العمل ، والمقصود بذلك هو ما يمكن أن تقدمه برامج التكوين المهني للحصول على نتائج ذات مؤشرات هامة لمخرجات سوق العمل .

يسعى الأفراد للالتحاق بالتدريب بهدف الاستخدام... أي من اجل التشغيل والحصول على فرصة العمل أو بهدف الفوز بفرصة عمل أفضل ، أو تطلع لمركز مرموق أو منصب أعلى داخل نفس شريحة العمل أو الوظيفة التي يشغلونها بالفعل أو لزيادة الدخل أو الطموح لتحسين المستوى الاجتماعي للأسرة أو للفرد ... هذه بعض مخرجات سوق العمل التي يسعى إليها الأفراد عند تقدمهم للالتحاق بالتكوين المهني.

مما تقدم تتضح العلاقة الوطيدة والمباشرة بين التنمية البشرية (التعليم والتدريب) و احتياجات سوق العمل من العمالة المؤهلة والمدربة ... فهما إذن حلقة واحدة يكمل كل منهما الآخر ويسير في محيطها كل منهما أي أن التكوين و سوق العمل وجهان لعملة واحدة هي التنمية بشتى أشكالها سواء التنمية البشرية والاجتماعية أو الاقتصادية .

**الاستنتاجات**

يعد التكوين المهني بمثابة عملية تتم من خلالها معاونة الفرد على تنمية إمكانياته و قدراته في العمل و الإنتاج إلى أقصى حد، فهو بذلك غاية في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لتحقيق أهداف متعددة ،لأنه يسهم في تزويد الفرد بالمهارات و الخبرات العملية، و تعريفه بالتطورات الفنية في نطاق عمله ، هذا فضلا عن أن التدريب يعمل على توفير احتياجات المجتمع من العاملين و الفنيين الذين يمكن لهم وضع إمكانياتهم في خدمة الإنتاج و العمل و دفع عجلة النمو.

لا يمكن الفصل بين نظام التعليم و التكوين المهني وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسوق العمل ، إذ لابد من العمل على تحقيق المواءمة بينهما نظرا للدور الذي يلعبه التعليم والتكوين المهني في إعداد الموارد البشرية والمهنية والفنية التي يحتاجها المجتمع لمواكبة التطورات التكنولوجية ، ذلك أن طبيعة المهن تتغير بصورة تفرض على التعليم والتدريب التجاوب مع متطلبات سوق العمل واحتياجاته المتجددة إلى المهارات المختلفة ففي مجال التكوين وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر في هذا المجال ، فان السياسة التكوينية ظلت ضعيفة الارتباط بمتطلبات سوق العمل - غير فاعلة- وأصبح هناك فائض في بعض التخصصات وعجز في تخصصات أخرى .

ويقصد بالفاعلية في مجال التعليم و التدريب مدى مواءمة مخرجات نظام التعليم والتكوين للأهداف التعليمية والتكوينية ، وتقاس فاعلية و مردودية نظام التعليم والتكوين المهني في مدى قدرته على إدماج خريجيه في عالم العمل، و مساهمته في توفير موارد الرزق للمنتفعين بخدماته.

كما أن كفاءته تعتمد على مدى تلاؤم مدخلات منظومة التكوين مع مخرجات هذه المنظومة ، وتحقيق ذلك يتوقف على مدى جودة التنظيم لأجهزة التعليم والتكوين وقدرتها على التحكم في آليات البرمجة والتخطيط وطرق إعداد ومراجعة المناهج والتطوير الدائم لها و تقوية الارتباط بمؤسسات العمل و الإنتاج و التطوير المستمر والشامل للمدرسين وتحديث التجهيزات والاستغلال الأمثل لمؤسسات التدريب القائمة وتنسيق أدوارها .

فقد تنوعت المناهج التدريبية في معاهد ومراكز التدريب بتنوع الجهات المانحة والداعمة لقطاع التعليم والتكوين المهنيين ، ولم يراع عند إعداد هذه المناهج خصوصيات التدريب والتأهيل المتفق مع احتياجات سوق العمل المحلية، وما تزال

المعاهد والمراكز المهنية تحتاج لوجود مناهج ملائمة لمتطلبات وحاجة سوق العمل المحلي ، ولنظام المراجعة الدائمة للمناهج الدراسية لمواكبة الاحتياجات المتجددة والتطورات التكنولوجية المتسارعة .

فالكثير من المعاهد تفتقر لمستلزمات التعليم والتدريب اللازمة لإنجاح عملية التعليم والتكوين بالإضافة إلى أن طرق التكوين ما تزال تقليدية و لم تشهد التطور المناسب ، إذ ما يزال الجانب العملي والتطبيقي في الورش والمعامل دون المستوى المطلوب ، كما أن هناك غيابا للتعليم والتدريب الميداني في مواقع العمل والإنتاج، وما زالت الحاجة قائمة لتطوير نظام حديث للاختبارات ولتقييم المتدربين على النحو الأفضل .

و عليه يمكن القول أن قطاع التكوين و التعليم المهنيين لا يزال بعيدا عن الواقع الاقتصادي و ما يشهده من تحولات متسارعة ، تجعله في تحد مستمر لهذه التغييرات ، فهل من ميكانيزمات جديدة للتكفل الأمثل بهذا القطاع و ربطه بالواقع الاقتصادي ؟ و هل من آليـــــــــات علميـــة و عملية مدروسة لإدمـــاج خريجي هذا القطاع ؟

## المصادر و المراجع


- أبو طاحون عدلي ، مناهج و إجراءات البحث العلمي ، ج 2، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.
- المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، دار الشروق ، بيروت ، ط 2.
- النجار زينب ،معجم المصطلحات التربوية والنفسية عربي- انجليزي و انجليزي عربي – مراجعة حامد عمار ، ط1، دار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2003.
- الهمالي عبد الله عامر: أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته ،منشورات جامعية فازيوس ، بنغازي 1988.
- بن هادية علي ، بلحسن البليش ،القاموس الجديد للطلاب ، معجم عربي ،المؤسسة الوطنية للكتاب
- بدوي احمد زكي , معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، 1978.
- حسن عادل ، الكفاية الإنتاجية للأفراد في الصناعة ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، 1968.
- سيد أحمد غريب ، الإحصاء و القياس في البحث الاجتماعي ،الجزء 1، دار المعرفة الجامعية ،مصر 2000 .
- عمار بوحوش ، الذنيبات محمد محمود ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الطبعة الثالثة،2001.
- عبد القادر محمد رضوان ، سبع محاضرات حول الأسس العلمية لكتابة البحث العلمي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1990 .

- عبد المعطي عبد الباسط ، البحث الاجتماعي " محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه و أبعاده " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1997.
- عبيدات محمد ، أبو نصار محمد ، مبيضن عقلة ، منهجية البحث العلمي ، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان ، الأردن ، 1999 .
- عثمان ابراهيم ، مقدمة في علم الاجتماع ، الطبعة الأولى ، دار الشروق للنشر ، الأردن ، 1999
- غيث محمد عاطف ، محمد محمد علي، محاضرات في طرق البحث الاجتماعي ، كتب كريدة وإخوانه ، بيروت ،1976.
- كنونة مسعودة ، "ملاحظات حول الاستخدام الميداني لبعض تقنيات البحث السوسيولوجي "، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية ،العدد 3 ، قسنطينة ، 05 / 12/ 1998 .
- منسي محمود عبد الحليم ، مناهج البحث العلمي في المجالات التربوية و النفسية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 .
- ملحم سامي ، مناهج البحث في التربية و علم النفس ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2000.
- محمد سالم كمال سلطان ، مبادئ علم الإحصاء ، ط1، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 .
- محمود أبو علام رجاء ، مناهج البحث في العلوم النفسية و التربوية ، الطبعة الثالثة ، دار النشر للجامعات ، مصر ، 2001 .
- موريس أنجرس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر، الجزائر،2004.
- محمد عبد الرحمن عبد الله ، بدوي محمد علي ، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية.
- محمد علي محمد ، المجتمع المصنع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1975.
- مدونة الشعب المهنية ، طبعة 2001 .

- ناصف سعيد ، محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية و تنفيذها – نماذج الدراسات و بحوث ميدانية - ، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1997.

- مركز تطوير التعليم التابع للأمم المتحدة ، التعليم والتدريب في التسعينات ، متطلبات واستراتجيات الدول النامية – ترجمة عبد الصمد قائد الأغبري ، فريدة آل مشرف ، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1998.

1.Mialaret.G, La Formation D'enseignants; REV DE Sciences De L'éducation , Janvier/ Juin 1979.

2.Postic .B , formation Dans le vocabulaire de l'éducation ( sous la direction de Mialaret;G)PUF, paris, 1979.

3.De Montmollin ,M Formation Dans le vocabulaire de la psychologie ; sous la direction de pierron;H.PUF,Paris ,1979.

4.Ménager .M, La construction d'objectifs, Innovation dans la formation des enseignants , media formation, Paris.

5.Panoff .M , Tripier. P , Dictionnaire des sciences humaines, Nathan ,(S,D) .

Remy. J et Voye . L, La ville vers une nouvelle définition ,Edition L'harmattan,paris,1992.

Grawitz .M ,L exique des sciences sociales, Dalloz, Paris, 1991. 6.

7.GRAIS. B, Méthodes statistiques .Techniques statistiques .N°2.Bordas. Paris .1978 .

8.La Moureux. A , Recherche et Méthodologies en sciences humaines .Editions Etudes vivants. canada.1995.

9.Teullon. F, 100 mots clés en sciences économique et sociale , Ellipse, paris, 1999.

10.Aktouf.O , Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations , presses de l'université du Québec , Canada , 1992 .